

«اتجاهات» يرصد مؤشرات الأداء النيابي في نصف شهر لعمر مجلس الأمة

# 100 قرار.. و68 سؤالاً.. و45 مقترحاً.. و24 برغبة.. و5 تهديدات بالاستجواب

وأفاد التقرير بأن التهديد بالبرعاية بواقع 5 رغبات حيث طالب البذالي بمنح مكافأة نهاية الخدمة لقبائدي الدولة وللحفاظ على أمن وتماسك المجتمع وقدم العرف رغبة تعلقت بمحاربة المخدرات، وفيما يتعلق بحقوق فئة المعاقين طرح الدوسري رغبة لاستمرار العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فترة مساندة ونالت قضايا التعليمية 3 رغبات لتطوير الخدمة التعليمية على مستوى الطالب والمعلم حيث طالب الخرافي بمنح خريجى الثانوية من الكويتيين الحاصلين على 81٪ فما فوق مكافأة، وقدم الدوسري رغبة لاستمرار بالتعليم البني، ومن جانبه طالب العرف بادراج مهنة التعليم ضمن المهن الشاقة وحازت الرعاية السكنية على رغبتيين من خلال عسكر العنزي وتعلقت بنقل جميع المعسكرات التابعة لوزارة الدفاع من محافظة الجهراء الى خارج المناطق السكنية ثم جاءت القضايا المتعلقة بالاقتصاد والرعاية الصحية والأمنية والغذاء في الترتيب الاخير بواقع رغبتيين.

## ● سادسا: قرارات المجلس

بين «اتجاهات» ان المجلس اتخذ ما يقرب من 100 قرارا خلال الاسابيع الماضية حيث اقر 70 اتفاقية أبرزها الاتفاقية البحرية مع العراق، الارهاب النووي، وتسليم الاشخاص الى المحكمة الجنائية الدولية كما خلصت الجلسة الامنية السرية الى اصدار 19 توصية لمعالجة الانفلات الأمني واصلاح جهاز وزارة الداخلية كما اقر المجلس تشكيل لجنة تحقيق خاصة بعقد شركة شل مع النفط وافر في مداوله اولى مشروع قانون الخطة السنوية لعام 2011/2012 وافر 7 مراسيم من بينها الوحدة الوطنية والصوت الواحد والرياضة ومكافحة الفساد وتأجيل انتخابات المجلس البلدي كما رفض طلبين برفع الحصانة عن النائب سواف الفرع في قضيتي جنح مرئي ومسموع وحنائيا امن دولة.

24 مقترحاً برغبة أبرزها يتعلق بالرعاية بواقع 5 رغبات حيث طالب البذالي بمنح مكافأة نهاية الخدمة لقبائدي الدولة وللحفاظ على أمن وتماسك المجتمع وقدم العرف رغبة تعلقت بمحاربة المخدرات، وفيما يتعلق بحقوق فئة المعاقين طرح الدوسري رغبة لاستمرار العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فترة مساندة ونالت قضايا التعليمية 3 رغبات لتطوير الخدمة التعليمية على مستوى الطالب والمعلم حيث طالب الخرافي بمنح خريجى الثانوية من الكويتيين الحاصلين على 81٪ فما فوق مكافأة، وقدم الدوسري رغبة لاستمرار بالتعليم البني، ومن جانبه طالب العرف بادراج مهنة التعليم ضمن المهن الشاقة وحازت الرعاية السكنية على رغبتيين من خلال عسكر العنزي وتعلقت بنقل جميع المعسكرات التابعة لوزارة الدفاع من محافظة الجهراء الى خارج المناطق السكنية ثم جاءت القضايا المتعلقة بالاقتصاد والرعاية الصحية والأمنية والغذاء في الترتيب الاخير بواقع رغبتيين.

## ● خامسا: التهديدات

واكد «اتجاهات» ان اجمالي التهديدات بالاستجواب بلغت خمسة تهديدات منها اثنان لوزير الداخلية احمد المحمود احدثهما من الملفي والاخر من الديوان على خلفية مناقشة قضية الانفلات الأمني، حيث اكد ان الوزير حضر الجلسة دون اوراق ومن غير خطة ومسؤول امني متخصص ما يعد امانة للنواب واستهتارا بدماء ابناء الكويت لذلك فاما ان يستقيل والا الاستجواب جاهز.

واحد، ومن جانبه اهتم الصانع، بالإصلاح القضائي حيث طالب بإنشاء مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة، وقدم الدبوس مقترحاً حول اشتراط تسلم اعلان القضايا عن طريق مندوبي الاعلان او ماورى التنفيذ.

وقدمت شغلت القضايا الاقتصادية المرتبة الثانية من الاهتمامات حيث قدم بصدها سبعة مقترحات أبرزها انشاء جهاز المشروعات التنموية في البلاد، وتعديل قانون خصخصة الكوييتية، وإنشاء الهيئة العامة لمشاريع التنمية الكبرى، واعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وبين «اتجاهات» ان النواب قدموا خمسة مقترحات للاصلاح منها سؤال الى خمس وزارات تتعلق بتشكيل مجالس ادارات والمؤسسات التابعة لكل وزارة، ثم الشطي 7 أسئلة، تلاه حماد عبدالصمد بواقع 5 أسئلة لكل منهما، وعن النواب الاقل افاد التقرير بأن 7 نواب قدم كل منهم سؤالاً واحداً وهم النجادة- شمس الهاشم - الشليمي - الشمري - الخريج - البوص.

الترتيب الثالث الشمالي بواقع 9 أسئلة تضمنت مدى سماح القانون بالحيازة الشخصية لبعض الكتب التي تتعلق بالترويج والنشر، والمساعات المقدمة للدول الخارجية، ثم جاء الجرف والهيبي في الترتيب الرابع بواقع 5 أسئلة لكل منهما ويعتبر أحمد الخالد، وبشستي والرشيدى الأقل استهدافا، ثم رئيس الحكومة اضافة الى الإبراهيم بواقع 5 أسئلة لكل منهما.

## النواب الأكثر والأقل طرحا للأسئلة

واوضح «اتجاهات» ان لاري هو أكثر النواب تقدما للأسئلة بواقع 10 أسئلة، بعده الصالح بواقع 9 أسئلة منها سؤال الى خمس وزارات تتعلق بتشكيل مجالس ادارات والمؤسسات التابعة لكل وزارة، ثم الشطي 7 أسئلة، تلاه حماد عبدالصمد بواقع 5 أسئلة لكل منهما، وعن النواب الاقل افاد التقرير بأن 7 نواب قدم كل منهم سؤالاً واحداً وهم النجادة- شمس الهاشم - الشليمي - الشمري - الخريج - البوص.

## ● ثانيا: الأسئلة البرلمانية

وأكد التقرير ان 19 نائباً قدموا 68 سؤالاً توزعت على 17 قضية، أهمها الاصلاح الإداري بواقع 17 سؤالاً شملت تعيينات في الخطوط الجوية وترقيات بوزارة النفط وموظفي الجمارك، ثم جاءت القضايا الأمنية بواقع 10 أسئلة أبرزها استدعاء اصحاب المدونات والكويتيات المتزوجات من غير كويتيين، ثم الصحة 6 أسئلة ثم النفط 5 أسئلة، بينما حازت قضايا (التعليم - الفساد - الشؤون البرلمانية - المالية - الاستثمار) 4 أسئلة لكل منها.

الحكومة في طريقة تعاملها مع المشكلة. وأضاف «اتجاهات» ان قضايا التعليم نالت قسطاً لا بأس به من الاهتمام النيابي إذ طالب الجيران بتشكيل مجلس اعلى للتعليم العالي تناط به مسؤولية وضع الاستراتيجيات العامة وضبط جودة المخرجات ولفلسفة الابتعاث والتنسيق مع كل الجامعات، وعودة الى المشكلة المستوطنة بالكويت طرح عدد من النواب مشكلة «البدون» وسبل الخروج الآمن منه بمطالبة البعض بوضع حلول مناسبة تصب في المصلحة الإنسانية للقضية، ويذكر ان النواب اثاروا عدداً اخر من القضايا في مقدمتها الاسكان وقضايا الشأن الخارجي.

كما نال اقرار مراسيم الضرورة ومنها «مرسوم الصوت الواحد والرياضة ومكافحة الفساد» اهتماماً بالغا من النواب، حيث تحدث عاشور الفتا الى ان التقسيم الانتخابي السابق مزق البلد، ومن جانبه قال نشتي ان تشريع الأربعة أصوات كان هدفه القضاء على سلبات نظام الـ25 دائرة ولكن ظهرت سلبات أكبر بتطبيقه، وفيما يتعلق بمرسوم مكافحة الفساد فقد دعا العمير النواب الى الموافقة على المرسوم لأن الكويت ترتيبها متأخر بالنسبة لمكافحة الفساد. أما مرسوم الرياضة فقد شدد النائب المعيوف على أنه لو يوافق على مرسوم الضرورة الذي يتعلق بالرياضة لاحتوائه على العديد من المثالب التي تضر بالأندية الرياضية، ونفس قدر الاهتمام بالمراسم نالت خطة التنمية لعام 2011/2012، ولم تغب قضية عقود شل عن عين نواب المجلس الجديد إذ نالت اهتماماً بالغا وشكلت بشأنها لجنة تحقيق برلمانية في الجلسة السابقة، وظهرت أيضاً على السطح اشكالية القروض، حيث ألقى عدداً من النواب اللوم على

إلى وجود مرشد خفي بالكويت تكف جهوده مع نواب سابقين بالهجوم على مؤسسات الدولة وتفكيك المجتمع. ويتزامن الهجوم على إخوان الكويت مع قضية الخلية الإخوانية التي أثيرت في الإمارات، وهي القضية التي أخذت أبعاداً إقليمية، حيث كشفت بعض التسريبات الصحافية عن إقرار الحكومة بوجود صلة بين إخوان الكويت وخليه دبي.

تتقلنا هذه القضية إلى ملف الاتفاقية الأمنية الخليجية التي جرى التباحث بشأنها إبان القمة الخليجية التي انعقدت في النامة ويجري نقاش حولها داخل البرلمان حالياً، حيث تبرز قضية الإخوان ضرورة التنسيق الأمني بين دول الخليج وبعضها البعض، على الرغم من تباين مواقف هذه الدول من معاملة الإخوان. وفيما يتعلق بموقف الكويت، يتضح أن هناك تحفظاً إزاء ما يمكن أن يكون تعارضاً بين بعض بنود الاتفاقية وبين بعض مواد الدستور الكويتي، حيث سبق عرض هذه الاتفاقية مرتين سابقاً ولم توافق الكويت في الحالتين، ويرى عبدالله التميمي أن هذه الاتفاقية تعارض مع مبادئ الحرية والديموقراطية، مما لا يمكن قبولها. فيما لم يتسرع النائبان عاشور ومعصومة الفاتحان عاشور ومعضومة الفاتحان على موقف نهائي بشأنها، مرجحين ذلك الى حين الانتهاء من نقاشها داخل اللجان المختصة.

## ● أولاً: القضايا المثارة

وأوضح «اتجاهات» ان النواب اثاروا العديد من القضايا أبرزها ما يتعلق بالإصلاح الإداري، حيث تصاعدت اعتراضات النواب على التعيينات في وزارة النفط، فيما يعد عدم اقتناع بتأكيدات الوزير هاني حسن بخلو هذه التعيينات من التحيزات والاعتبارات السياسية، فيصرح النائب عدنان المطوع بأن القرار خطأ، وانتقد الشطي تشكيل اللجنة التي تحقق في الترتيبات، وتحدثت صفاء الهاشم بشكل مباشر عن ضلوع أحد قبائدي الإخوان في ترقية المسجونين على التبار. وعن قضايا الأمن الداخلي والخارجي أفسد التقرير ان الهاشم ذهبت خطوة أبعد في الهجوم على الإخوان، ملحة

## لجنة الخارجية توافق على اتفاقيات مكافحة وتمويل الإرهاب مع الخليج ودول عربية

أصدر رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب صالح عاشور بياناً صحافياً جاء كالتالي: بناء على طلب المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 2013/1/9 اجتمع موسع يضم من يرى حضوره من أعضاء المجلس ولجنتي الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالجلسة لإيجاد وجهة نظرهم ومناقشة الأحكام والمبادئ التي قامت الكويت بتوقيعها مع بعض الدول ودول جامعة الدول العربية مع انضمامها لبعض اتفاقيات الأمم المتحدة اتصل أولهاها الصادرة عن الأمم المتحدة. فقد عقدت اللجنة هذا الاجتماع ونوقشت خلاله هذه الاتفاقيات وهي تتناول العديد من علاقات الكويت مع الدول الاخرى وتتخلل على وجه الخصوص تسع منها اتفاقيات ثنائية بين الكويت وعدد من الدول العربية والصديقة في شأن تنظيم العلاقات ذات الصلة بالتعاون القضائي وتسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم بعقوبات نهائية لقضاء العقوبة في بلادهم تحقيقاً للاستقرار الاجتماعي والنفسى لهم، إضافة الى أربع اتفاقيات مع جامعة الدول العربية تقضي بتنظيم العلاقات في تفعيل حقوق الإنسان وفي شأن مكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الفساد وغسيل الأموال، إضافة الى اتفاقيتين مع الامم المتحدة تتعلق أولاهما بدعم التعاون لمكافحة صور الارهاب النووي والأخرى في شأن قمع تمويل الارهاب.

قدم النائب يعقوب الصانع اقتراحاً بقانون بتشكيل مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة تتولى وظيفة القضاء الإداري، وطالب اعطائه صفة الاستعجال، وجاء مواد الاقتراح بقانون كالتالي:

● مادة 1: تشكل هيئة قضائية مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء تختص بقضايا الدعوى والمنازعات الإدارية بكل أنواعها وتسمى «مجلس الدولة».

● مادة 2: يتكون مجلس الدولة من قسمين:

1- القسم القضائي ويشمل المحاكم الإدارية، محكمة القضاء الإداري، والمحكمة الإدارية.

2 - هيئة مفوضي الدولة، وتختص بتخصيص الدعوى والطعون الإدارية والتي تحال اليها من القسم القضائي كل حسب درجته.

● مادة 3: يتولى مجلس خاص شؤون مجلس الدولة على ان يتكون هذا المجلس الخاص من سبعة أعضاء من المستشارين الكويتيين يصدر بتعيينهم قرار من المجلس الأعلى للقضاء من المستشارين الذين تولوا العمل

عامه للشؤون الإدارية تتولى النواحي الإدارية وشؤون الموظفين المعاونين.

كما يتولى هذا المجلس تشكيل هيئة مفوضي مجلس الدولة

وذلك على درجات التقاضي المقررة، ويصدر وزير العدل قراراً بشأن الإجراءات الإدارية المتعلقة بتشكيل الهيئة المعاونة بما يتفق وقانون نظام الخدمة المدنية والمرسوم بقانون تنظيم القضاء. ● مادة 4: تختص المحكمة الإدارية التي تشكل من ثلاثة أعضاء وتتضمن على دائرة أو أكثر حسب الحاجة وتختص وحدها بالمسائل التالية:

● أولاً: المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين المدنيين أو لورثتهم.

● ثانياً: الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالمعينين في الوظائف العامة المدنية.

● ثالثاً: الطلبات التي يقدمها الموظفون المدنيون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالمترقية.

● رابعاً: الطلبات التي يقدمها الموظفون المدنيون بإلغاء القرارات الصادرة بإلغاء هذه الصحيفة على بيان موضوع المنازعة وأسبابها وطلبات مقدم الصحيفة وذلك بالإضافة إلى البيانات العامة التي يجب اشتمال أوراق الدعوى عليها، وتقدم مع الصحيفة المستندات المؤيدة لها، ويجب ان يقدم إلى إدارة الكتاب بالإضافة إلى أصل الصحيفة عدد كاف من الصور.

● مادة 5: لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة.

● مادة 6: يشترط لقبول الطلبات المبيئة بالفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة الرابعة ان يكون الطعن مبنيًا على احد الأسباب الآتية:

أ - عدم الاختصاص.

ب - وجود عيب في الشكل.

ج - مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها.

د - إساءة استعمال السلطة.

● مادة 8: لا يترتب على طلب الإلغاء وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة عند طلب إلغاء قرار إنهاء الخدمة أن تأمر باستمرار صرف كل المرتب أو بعضه لحين الفصل في الدعوى إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة في ظروفيها ما يبرر ذلك.

● مادة 9: ميّعاد رفع دعوى الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح الحكومية أو اعلان صاحب الشأن به، أو نبوت علمه به علماً يقيناً.

وينقطع سريان هذا الميعاد



يعقوب الصانع

### إعلان تصفية

#### يعلن المحاسب القانوني

## علي محمد اسماعيل كوهري

من مكتب الصاحبة لتدقيق الحسابات (محاسبون قانونيون) عضو في Prime Global

### بأنه تم تعيينه مضمياً لشركة مشاريع الغرب

للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م.) بموجب قرار الجمعية العمومية الغير العادية بتاريخ 2012/11/14

لذا يدعو كافة الدائنين ومن لهم حقوق على الشركة لمراجعة المكتب مصطحين معهم المستندات الثبوتية لمستحقهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الاعلان ويحلى مسؤوليتهم عن أية مستحقات لا يتقدم اصحابها خلال تلك الفترة .

من الأحد إلى الخميس  
أوقات الدوام يومياً  
من الساعة 9 صباحاً - 4 بعد الظهر

العنوان: بنيد القار - 3 ق - ش 65 - برج الدرورة - الدور العاشر  
هاتف رقم: 2246020 - 2246898 - 22424282

## جمعية العادل والقصور التعاونية

# مهرجاني

## الخضار الأسبوعي

### لتحطيم الأسعار

في السوق المركزي ، فقط ، اليوم الثلاثاء

مع تصات مجلس الإدارة

## جمعية الدعية التعاونية

### فتح باب الترشيح لجمعية الدعية التعاونية

بناء على القرار الوزاري رقم (120/ت) لسنة 2011 بشأن تنظيم إجراءات الدعوة للجمعية العمومية العادية للجمعيات التعاونية، تقر:

أولاً: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام 2013 م، اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2013/1/15 م، ولمدة ثلاثين يوماً تنتهي بنهاية يوم الأربعاء الموافق 2013/2/13 م وذلك لانتخابات عدد (3) أعضاء بدلاً من المنتهية عضويتهم.

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1 - أن يكون المرشح بالغا من العمر (21) (واحداً وعشرين سنة ميلادية كاملة وأكثر).
- 2 - أن يكون قد مضى على عضوية المرشح في الجمعية سنة ميلادية كاملة.
- 3 - أن يكون المرشح مستكماً لملك عضويته في الجمعية، مع ضرورة إحضار التالي:
  - (أ) البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها.
  - (ب) عدد (2) صورة شخصية.
  - (ج) إذن من جهة العمل للعسكريين.

ثانياً: فتح باب القبول لطلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية للعام 2013 م، متضمناً قيمة الأتعاب التي يحددتها المتقدم بالمحظوف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية، وذلك خلال الفترة من يوم الثلاثاء الموافق 2013/1/15 م ولمدة ثلاثين يوماً، تنتهي بنهاية يوم الأربعاء الموافق 2013/2/13 م.

ملاحظة:

على جميع أعضاء الجمعية العمومية الذين لم يستكملوا ملفاتهم ضرورة مراجعة إدارة الجمعية لاستكمالها واحضار البطاقة المدنية الأصلية الجديدة لإرفاقها بالملف.

مع تحيات مجلس الإدارة.